## خلال ثاني جلسات «حوار التجار» لقطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات

# وزير الصناعة: الحوار المباشر مع القطاع الخاص يعزز تطوير بيئة الأعمال

### كانو: لجنة اللؤلؤ والذهب تجسد اهتمام الغرفة بقطاع عريق وسنتابع تنفيذ التوصيات

عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين ثاني جلسات مبادرة «حوار التجار (Tojjar Talk)»، المخصصة لقطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات، بمشاركة عبد الله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، ونبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، إلى جانب مشاركة واسعة من أصحاب الأعمال والمستثمرين وممثلي القطاع. وقد ناقشت الجلسة واقع القطاع وأولويات تطويره، وخرجت بعدد من المرئيات والتوصيات الهادفة إلى تعزيز تنافسيته، وتطوير بيئة الأعمال، ودعم استدامة نموه.

وأكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة أهمية مواصلة التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قنوات التواصل المباشر مع أصحاب الأعمال، مؤكدًا أن تخصيص جلسة ضمن مبادرة «حوار التجار» لقطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات يعكس الاهتمام المشترك بتطوير هذا القطاع الحيوي، وأن الحوار المباشر مع ممثلي القطاع يشكل ركيزة أساسية لتبادل الآراء، ومناقشة الأولويات، وصياغة المبادرات التي تسهم في الارتقاء ببيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الوزارة تحرص على مواصلة التعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين والقطاع الخاص لدراسة المقترحات والتوصيات القابلة للتنفيذ، بما يسهم في تطوير القطاع، وتهيئة بيئة أعمال أكثر كفاءة وتنافسية، وبما يواكب مستهدفات التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

من جانبه، أكد نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين أن قطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات يعد من أعرق القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين، ويحمل إرثًا تجاريا عريقًا أسهم في ترسيخ مكانة المملكة مركزًا إقليميا لتجارة اللؤلؤ والذهب والمجوهرات، مشيرًا إلى أن الغرفة تضع هذا القطاع ضمن أولوياتها لما يمثله من قيمة اقتصادية وتاريخية.

وأوضح كانو أن استحداث لجنة اللؤلؤ والذهب والمجوهرات ضمن اللجان القطاعية خلال الدورة الحادية والثلاثين لمجلس إدارة الغرفة يجسد اهتمام الغرفة بهذا القطاع، ويعزز التواصل مع العاملين فيه، بما يسهم في رصد احتياجاته، ورفع مرئياته ومقترحاته، ودعم المبادرات الرامية إلى تطويره وتعزيز تنافسيته.

وأشار إلى أن قطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات يمثل أحد أبرز القطاعات المرتبطة بتاريخ البحرين التجاري، ولا يزال يواصل إسهامه في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي، مؤكدًا أهمية مواصلة تطوير التشريعات، ودعم الابتكار، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتهيئة البيئة الداعمة لنمو القطاع.

وأكد كانو أن الغرفة ستتابع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجلسة، وستحيل جميع المرئيات والمقترحات إلى لجنة اللؤلؤ والذهب والمجوهرات لدراستها ووضع آليات تنفيذها، والتنسيق بشأنها مع الجهات الحكومية المعنية، بما يضمن تحويلها إلى مبادرات عملية تسهم في تطوير القطاع، وتعزيز تنافسيته، ودعم استدامة نموه.

واختتم كانو بتأكيد أن مبادرة «حوار التجار» تمثل إحدى المبادرات النوعية التي أطلقتها الغرفة لتعزيز التواصل المباشر مع مختلف القطاعات الاقتصادية، والاستماع إلى مرئيات أصحاب الأعمال، وتحويلها إلى برامج عمل ومبادرات قابلة للتنفيذ، بما يسهم في دعم القطاع الخاص وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

## بالتعاون مع مجلس الموارد المائية وجامعة الخليج العربي..

# المجلس الأعلى للبيئة ينظم البرنامج التدريبي في التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية بدعم من صندوق المناخ الأخضر

نظم المجلس الأعلى للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الفنية الاستشارية الدائمة التابعة لمجلس الموارد المائية وجامعة الخليج العربي، البرنامج التدريبي الثاني بعنوان «التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية»، وذلك ضمن مشروع تعزيز القدرات المؤسسية لمجلس الموارد المائية للتصدي لتحديات تغير المناخ وبدعم من صندوق المناخ الأخضر.

ويشارك في البرنامج التدريبي الذي يستمر مدة 4 أشهر حتى 12 نوفمبر المقبل 20 متدرباً من الأخصائيين والمهندسين البحرينيين الواعدين في المراحل الإدارية المبكرة إلى المتوسطة من مختلف الجهات الحكومية، فيما يتولى تقديم البرنامج 6 مدربين من أساتذة جامعة الخليج العربي.

وفي هذا الصدد أكدت المهندسة ليلى علي سبيل مدير إدارة تغير المناخ والتنمية المستدامة بالمجلس الأعلى للبيئة أن اتباع التخطيط المتكامل للموارد المائية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية في مملكة البحرين، من خلال دعم القرارات بالاعتماد على الأدوات العلمية الحديثة، مثل النمذجة، والمحاكاة، وبناء المرونة في إيجاد الحلول بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المائية، وتعزيز الاستدامة البيئية، ودعم الأمن المائي.

وبيّنت أن التكامل المؤسسي بين اللجنة الفنية الاستشارية الدائمة التابعة لمجلس الموارد المائية، والمجلس الأعلى للبيئة، والجهات المعنية بإدارة الموارد المائية مستمر لضمان الإدارة الفعالة والمستدامة لقطاع المياه، وذلك من خلال توجيه الجهود الوطنية نحو إدارة متكاملة ومستدامة لقطاع المياه بمملكة البحرين، وخاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ. كما ثمنت الشراكة مع جامعة الخليج العربي ودورها البارز في تعزيز القدرات الوطنية، من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة تدعم البحث التطبيقي وتُمكّن الكفاءات البحرينية من استخدام أحدث منهجيات وأدوات التخطيط والإدارة بما يُسهم في دعم اتخاذ القرارات وصياغة سياسات بيئية فعّالة قائمة على المعرفة.

بدوره، أكّد الدكتور وليد خليل زباري أستاذ الموارد المائية في جامعة الخليج العربي المدرب الرئيس بالبرنامج التدريبي أن هذه المبادرة التدريبية تحمل بعداً استراتيجياً ذا مستوى عال لقطاع المياه في مملكة البحرين، وتهدف إلى تدريب قادة المياه للجيل القادم على تطبيق مبادئ التخطيط المتكامل للموارد المائية من مصادر واستخدامات، والأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة بين قطاع المياه وقطاعات الطاقة والغذاء والبيئة، ونمذجتها رياضياً، واقتراح تدخلات فعّالة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتطبيق أدوات دعم القرار كالبرمجة الخطية والشبكات العصبية والنمذجة الاحتمالية، كما يتضمن البرنامج تدريب المشاركين على توظيف التقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وأنترنت الأشياء والأمن السيبراني ونظم المعلومات الجغرافية-الذكاء الاصطناعي، في إدارة الموارد المائية، ونمذجة قطاع المياه في مملكة البحرين ونمذجة رياضية ديناميكية ومحاكاة السيناريوهات المستقبلية، مع تقييم المقايضات وتأثير السياسات على الوضع المائي.

وأضاف أن البرنامج التدريبي صمم لتمكين المشاركين من اكتساب مهارات عملية وتطبيقية، تؤهلهم للمساهمة الفاعلة في إدارة الموارد المائية، حيث يتطلب من المشارك العمل ضمن فريق على دراسة حالة متكاملة، تشمل جميع مراحل التخطيط من جمع البيانات والنمذجة الديناميكية إلى تطوير السيناريوهات وتحليل النتائج، وعرض الحلول ومناقشتها أمام الزملاء والمحاضرين، مع القدرة على تبرير القرارات المتخذة.

وتهدف الدورة إلى بناء قدرات المشاركين في مفاهيم التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية في سياق الوضع المائي في مملكة البحرين، عبر توقع الطلب القطاعي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ونمذجة علاقات الترابط بين الماء والطاقة والغذاء والبيئة، مع تطبيق أدوات دعم القرار كالشبكات العصبية، والبرمجة الخطية، وشجرة اتخاذ القرار ومحاكاة مونت كارلو الاحتمالية، إلى جانب استكشاف التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والبلوكتشين، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الجغرافي في الرصد والإدارة، وتطوير نماذج ديناميكية لمحاكاة السيناريوهات المستقبلية، وتقييم المقايضات وتأثير السياسات في ظل المتغيرات المناخية والاجتماعية والاقتصادية.

# عضو أمناء «مركز حمد للتعايش» يؤكد: رؤى الملك أرست نهجا حضاريا يعزز الحوار والتعايش

أكد صلاح يوسف الجودر عضو مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح أن ترسيخ ثقافة التعايش وإعلاء قيم الاحترام المتبادل يمثلان ركيزة راسخة لمواجهة خطاب الكراهية والتمييز، منوهًا إلى أن رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أرست نهجًا حضاريًا يقوم على صون الكرامة الإنسانية، واحترام الحريات الدينية، ومد جسور الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات، بما يعزز أمن المجتمعات واستقرارها وتماسكها.

جاء ذلك في كلمته خلال جلسة «أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة خطاب الكراهية ضد المسلمين»، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة التمييز ضد الإسلام والمسلمين، الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في القاهرة، تحت شعار «المجتمعات المسلمة في مجابهة الإسلاموفوبيا».

وأوضح الجودر أن خطاب الكراهية يتدرج من الصور النمطية والأحكام المسبقة إلى ممارسات قائمة على التمييز والإقصاء، مؤكدًا أن ترسيخ قيم الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل، وتكامل أدوار الأسرة، والمؤسسات التعليمية، ودور العبادة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التشريعية والمجتمعية، تمثل جميعها مرتكزات رئيسة لتعزيز ثقافة التعايش وترسيخ التماسك المجتمعي.

وأشار إلى أن مملكة البحرين تقدم نموذجًا حضاريًا في ترسيخ قيم التسامح والتعايش، انطلاقًا من نهج وطني متجذر يجسده مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح من خلال برامجه ومبادراته وشراكاته الإقليمية والدولية، بما يدعم الجهود الرامية إلى الحد من خطاب الكراهية، وتعزيز ثقافة التعايش، وبناء مجتمعات أكثر تماسكًا وانسجامًا.

# جهاز المساحة والتسجيل العقاري يدشن خدمة إدارة أعمال مكاتب التدقيق المساحية

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير جودة الخدْمَات وإعادة هندستها طوَّر جهاز المساحة والتسجيل العقاري خدمة إدارة أعمال مكاتب التدقيق المساحية، كخدمة رقمية تهدف إلى أتمتة أعمال مكاتب التدقيق للمعاملات المساحية، بما يضمن دقة المراجعة وزيادة سرعة إنجاز المعاملات المساحية.

وبموجب الخدمة المطوّرة تم اختصار الإجراءات من 4 خطوات إلى خطوتين فقط، وذلك بعد أتمته إجراءات الخدمة بالكامل ومباشرة أعمال التدقيق والاعتماد الاولي لأعمال المسح والخرائط المساحية إلكترونيًا، الأمر الذي أسهم في تقليص مدة إنجاز الخدمة من ثلاثة أيام عمل إلى يوم عمل واحد، إلى جانب إلغاء أي مستندات مطلوبة، وتحويل جميع استمارات الخدمة إلى نماذج إلكترونية، وتقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أقصى، مع تحسين تجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات.

وفي هذا السياق أكد المهندس باسم بن يعقوب الحمر رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري أن تطوير الخدمة يأتي في إطار تبني الجهاز حلولًا رقمية مبتكرة تعزز كفاءة الخدمات الحكومية، وترفع جودة الإجراءات، وتسهم في تسريع إنجاز المعاملات المساحية، بما يدعم التحول الرقمي ويحقق تجربة أكثر كفاءة للمستفيدين.

وأضاف أن تطوير الخدمة يعكس التزام جهاز المساحة والتسجيل العقاري برفع جودة الخدْمَات المقدمة بشكل مستمر، من خلال إعادة هندسة الإجراءات وتوظيف التقنيات الحديثة لتقليل الوقت والجهد، ورفع كفاءة منظومة العمل، وتقديم خدْمَات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، مشيرًا إلى أن تطوير خدمة متابعة أعمال مكاتب التدقيق المساحية جاء بعد مراجعة شاملة لإجراءاتها، باعتبارها من الخدْمَات ذات الاستخدام المرتفع، إذ استقبلت أكثر من (6609) طلبات خلال عام 2025، الأمر الذي استدعى إعادة هندسة إجراءاتها بما يواكب حجم الطلب عليها، ويرفع كفاءة إنجازها، ويعزز جودة الخدْمَات المقدمة للمكاتب المساحية.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدْمَات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين.

## المركز الوطني للأمن السيبراني يشارك في مدينة شباب 2030

# نائب الرئيس التنفيذي للعمليات السيبرانية: تقديم برامج تدريبية لتعزيز الوعي بالمخاطر السيبرانية

في إطار مشاركة المركز الوطني للأمن السيبراني في مدينة شباب 2030 قام الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب آل خليفة نائب الرئيس التنفيذي للعمليات السيبرانية بالمركز الوطني للأمن السيبراني بزيارة مدينة شباب 2030، التي تنظمها وزارة شؤون الشباب بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي صندوق العمل (تمكين)، حيث اطلع على البرامج والمبادرات التدريبية التي تحتضنها المدينة، الهادفة إلى تنمية مهارات الشباب البحريني وتأهيلهم لمواكبة متطلبات المستقبل.

وخلال زيارته أشاد الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب آل خليفة بالبرامج التي تحتضنها مدينة شباب 2030، مؤكدًا أنها تمثل مبادرة وطنية رائدة في تمكين الشباب والاستثمار في قدراتهم، من خلال ما تقدمه من برامج نوعية ومبادرات مبتكرة تواكب متطلبات المستقبل واحتياجات سوق العمل، وتسهم في تطوير المهارات وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لدى الشباب البحريني.

كما اطلع نائب الرئيس التنفيذي للعمليات السيبرانية على برامج المركز الوطني للأمن السيبراني المشاركة في مدينة شباب 2030، المتمثلة في برنامجي (سايبر شباب) و(ابدأ مسارك في الأمن السيبراني)، وما يتضمنه البرنامجان من ورش تدريبية وأنشطة تفاعلية تهدف إلى تعزيز الوعي بمفاهيم الأمن السيبراني والمخاطر الرقمية، وتنمية المهارات التقنية والعملية لدى الشباب، إلى جانب تعريفهم بالمسارات المهنية والتخصصات المختلفة في مجال الأمن السيبراني، والشهادات المهنية والمهارات المطلوبة للقطاع، بما يسهم في تطوير قدراتهم وإعداد كوادر وطنية مؤهلة في هذا المجال.

وأضاف أن مشاركة المركز الوطني للأمن السيبراني في مدينة شباب 2030 تأتي في إطار حرصه على دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في مجال الأمن السيبراني، من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة تسهم في تعزيز الوعي بالمخاطر السيبرانية، وتطوير المهارات والمعارف اللازمة في هذا المجال، بما يدعم إعداد جيل وطني قادر على الإسهام في تعزيز منظومة الأمن السيبراني في مملكة البحرين.